هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج البكالوريوس في التاريخ

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 5–9 نوفمبر 2017

HC113-C2-R113

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 7

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 13

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 25

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 35

5. الاستنتاج 43

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2018

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال توفير المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" في كلية الآداب من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في الفترة من 5 إلى 9 نوفمبر 2017، لغرض مراجعة مجموعة من البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: (البكالوريوس في الإعلام؛ البكالوريوس في السياحة؛ الماجستير في الإعلام؛ البكالوريوس في علم الاجتماع؛ البكالوريوس في التاريخ؛ الماجستير في الإرشاد النفسي؛ والماجستير في القياس والتقويم التربوي).

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج البكالوريوس في التاريخ؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في نوفمبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته لكل برنامج، وذلك في تاريخ 8 يونيو 2017.

كما شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب ثلاث لجان مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية للبرامج قيد المراجعة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجان من (12) مراجعًا خارجيًّا.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج البكالوريوس في التاريخ بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج البكالوريوس في التاريخ. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية في برنامج البكالوريوس في التاريخ بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب

تأسست كلية الآداب كجزء من كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الأميري رقم: (11) للعام 1978. وفي العام 1986، صدر المرسوم الأميري رقم: (12) بإنشاء جامعة البحرين من خلال دمج كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية مع كلية الخليج للتكنولوجيا؛ ليشكلا معًا جامعة البحرين، والتي كانت تضم آنذاك: كلية الآداب والعلوم، وكلية التربية، وكلية إدارة الأعمال، وكلية الهندسة. وفي العام 1990، أصدر مجلس أمناء جامعة البحرين قرارًا بتقسيم كلية الآداب والعلوم إلى كليتين منفصلتين، هما: كلية الآداب، وكلية العلوم. وحاليًا تضم جامعة البحرين عشر كليات. وتشتمل كلية الآداب على خمسة أقسام هي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وقسم العلوم الاجتماعية،

وقسم علم النفس، وقسم الإعلام والسياحة والفنون، وتطرح الكلية في أقسامها الخمسة برامج على مستوى درجة البكالوريوس، وكذلك برامج الدراسات العليا على مستوى درجة الماجستير. وتتمحور رسالة الكلية حول العمل على إعداد قيادات فكرية وتنويرية متمكنة بثقافتها العقلية والنقدية من تعزيز هويتها العربية والإسلامية، وترسيخ مناخ الحرية، والتعددية الثقافية، واحترام المواطنة، وبناء المعرفة والتكنولوجيا والثقافة والمهارات العملية، ودعم البحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية (128) عضوًا يعملون بدوام كامل، و(69) عضوًا يعملون بدوام جزئي، ويساندهم (29) موظفًا إداريًّا. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الكلية (5719) طالبًا.

د. نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في التاريخ

تم تأسيس قسم العلوم الاجتماعية في 10 مايو 1999، بناءً على قرار مجلس أمناء جامعة البحرين الخاص بإعادة تنظيم كلية الآداب، حيث تمَّ من خلال هذا القسم تقديم برنامج البكالوريوس في التاريخ، كما يقدم القسم تخصصًا فرعيًّا في التاريخ للطلبة الدارسين في برامج أخرى. وفى الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2016–2017، بلغ عدد الطلبة المسجلين في برنامج البكالوريوس في التاريخ (370) طالبًا. ويسهم في تقديم البرنامج حاليًا (9) من أعضاء هيئة التدريس؛ يعملون بدوام كامل (عضو بدرجة أستاذ، عضوان بدرجة أستاذ مشارك، وأربعة أعضاء بدرجة أستاذ مساعد، ومحاضران)، إضافة إلى ثلاثة موظفين إداريين.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة البكالوريوس في التاريخ

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوف
2: كفاءة البرنامج	مستوف
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوف
الاستنتاج العام	**هناك قدر محدود من الثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى برنامج البكالوريوس في التاريخ خطة أكاديمية ذات تفاصيل واضحة، تحدد أهداف البرنامج كما هو مبين في الأدلة المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي، وهذه الأهداف مرتبطة برؤية ورسالة الجامعة والكلية، حيث يسعى البرنامج إلى إكساب الطلبة المعارف والمهارات المتصلة بالتخصص، إضافة إلى إكسابهم مهارات النقد والتحليل وترسيخ ثقافة خدمة المجتمع. ويتم إبراز أهداف البرنامج وتطبيقها إلى حد كبير عن طريق وجود توصيف للمقررات الدراسية المطروحة في البرنامج بما يتناسب وأهدافه. وخلال مقابلة أعضاء الهيئة الإدارية وأعضاء هيئة التدريس وجدت لجنة المراجعة أن هناك وعيًا بأهداف البرنامج ودوره في تحقيق رسالة الجامعة والأهداف العامة للكلية. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، وأنَّ له أهدافًا مرتبطةً برسالة الجامعة والكلية.

1.2 يَتشكَّلُ المنهج الدراسي في برنامج البكالوريوس في التاريخ من مجموعة من المقررات الإلزامية والاختيارية يبلغ مجموع ساعاتها (128) ساعة معتمدة، منها: (11) ساعة معتمدة لمتطلبات الجامعة، و(18) ساعة معتمدة لمتطلبات الكلية، و(54) ساعة معتمدة لمقررات تخصصية، و(15) ساعة معتمدة لمتطلبات المحور التخصصي الإجباري، و(30) ساعة معتمدة للتخصص الفرعي، حيث توجد في البرنامج أربعة محاور، هي: محور التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية، ومحور تاريخ البحرين والخليج العربي، ومحور التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، ومحور التاريخ الفكري. والساعات المعتمدة للبرنامج موزعة على أربع سنوات دراسية. كما أن العبء الأكاديمي للطالب، والذي يتراوح بين (15–18) ساعة معتمدة لكل فصل دراسي، مناسب ومنسجم مع المعايير الإقليمية والعالمية. ويطرح المنهج الدراسي حزمة معرفية تتضمن – إلى حد ما – المعارف النظرية التي تغطي جميع الفترات التاريخية التي ينبغي على الطلبة معرفتها في حقول (التاريخ القديم، التاريخ الإسلامي، وتاريخ العصور الوسطى، التاريخ الحديث)، غير أن مجال التاريخ الحديث يغلب على معظم المقررات المطروحة في البرنامج، كذلك لاحظت اللجنة عدم توازن بين المقررات النظرية والتطبيقية، وأنَّ أغلب المقررات تميل إلى الجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي.

كما لاحظت اللجنة غياب بعض المقررات الأساسية مثل التي تتصل بمهارة قراءة النص سواء من خلال الوثائق بمختلف أنواعها، أو المخطوطات المتنوعة أيضًا؛ مما يقلل من فرصة إكساب الطلبة مهارات تخصصية مهمة من شأنها رفع مستواهم المعرفي من جهة، والمستوى المهاري الأدائي من جهة أخرى، والذي تم التأكد منه خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية مع أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال. كذلك اطلعت اللجنة على قائمة المقررات الدراسية ومتطلباتها السابقة، ووجدت أن بعضها لا يتيح سلاسة التدرج في المقررات من سنة إلى أخرى، خاصة أن تعزيز الجانب التطبيقي يتصل بتحقيق مهارات التعلم العليا المنطوية على إكساب الطلبة مهارة قراءة وتحليل المخطوطات، وقراءة النقوش التاريخية، والاستفادة منها في سياق إعدادهم للأبحاث الخاصة بالمقررات وتنفيذها. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية، عند قيامها بالمراجعة الدورية القادمة للبرنامج، إعادة النظر في توزيع الساعات النظرية والتطبيقية في المنهج الدراسي، وتعديل توزيع المقررات والمتطلبات السابقة عليها في الخطة الدراسية بما يحقق أكبر استفادة ممكنة للطالب.

1.3 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن توصيفات المقررات الدراسية تحتوي بصفة عامة على المعلومات المطلوبة للمقرر كما هو مبين في ملفات المقررات الدراسية. وخلال المقابلات، أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أنَّ جميع المقررات الدراسية موثقة في ملفات خاصة تحتوي على استمارة موحدة معتمدة من مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لتوصيف المقررات. كما علمت اللجنة أن توصيفات المقررات تخضع لعملية تدقيق دورية من قبل لجنة ضمان الجودة؛ للتأكد من استيفائها جميع المعلومات المطلوبة من حيث تحديد الموضوعات المعروضة، وربطها بمخرجات التعلم للمقرر، وطرائق التعليم والتعلم المستخدمة، وطرائق التقييم. وقد أظهرت نتائج المقايسة المرجعية غير الرسمية التي تمت للبرنامج مع بعض البرامج الإقليمية مستوىً متقدمًا لمضامين ونوعية مقررات البرنامج في الخطة المطروحة، والتي ظهر فيها التركيز على القيم المعرفية بشكل لافت، سواء ما يختص بمسمى المقرر، أو مقدار المعرفة العامة التي يحققها. غير أن لجنة المراجعة وجدت أنَّ عددًا من توصيفات المقررات الدراسية مثل مقرر: (تاريخ الدولة الإسلامية في العصر العباسي HISTO303) يتسم بالعمومية التي تفضي إلى عدم التخصيص، وعدم الدقة في مجال إيراد التفاصيل، أو العناوين الفرعية في مفردات المقرر؛ مما يحد من قدرة الطلبة على تحقيق الأهداف الدقيقة للمقرر، ومن ثم البرنامج. كما يبدو النقص الواضح في عناوين المقررات وأطرها

العامة، بما في ذلك تعيين الحقبة الزمنية التي يغطيها المقرر. وترى لجنة المراجعة ضرورة إعادة النظر في صياغة توصيفات المقررات، بحيث يوضح محتواها بشكل يُمَكِّن الطالب من متابعتها بالقراءة والمطالعة. لذلك، تنصح لجنة المراجعة الكلية بالتدقيق في توصيف المقررات بما يضمن لها مزيدًا من التركيز والخصوصية.

1.4 لدى برنامج البكالوريوس في التاريخ (9) مخرجات تعلم مطلوبة مشار إليها في توصيف البرنامج، وتتسم تلك المخرجات بتناسقها مع الأهداف التعليمية والتطلعات التطويرية للبرنامج، وتتطابق مع محاور البرنامج الأربعة، وهي: التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية، تاريخ البحرين والخليج العربي، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، والتاريخ الفكري. فعلى سبيل المثال: تنص المخرجات التعليمية (ت) و(ث) و(خ) على الاتجاه نحو تحقيق القيم العالمية الحضارية والإنسانية عن طريق منهجية طرح متناسقة، تهدف إلى تعزيز آلية بناء أسلوب بحث علمي وفق أعلى المعايير والاتجاهات البحثية العالمية، كما يراعى فيها ضمان تحقيق المهارات العليا للمتعلم بكافة مستوياتها المعرفية والوجدانية كما ورد في مخرجات البرنامج (أ) و(ج). وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات – أنَّ هذه المخرجات قد خضعت للتعديل مؤخرًا حتى تتناسب مع متطلبات سوق العمل، والمعايير الدولية التي يجب أن تتوافر في خريجي بكالوريوس التاريخ. وترى لجنة المراجعة – مع التقدير – أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج متلائمة مع رسالة الكلية، ومرتبطة بأهداف البرنامج، وبمخرجات التعلم على مستوى الجامعة، وهي مناسبة، بشكل عام، لمستوى برنامج بكالوريوس في التاريخ. وما زالت لجان القسم تعمل من أجل الحصول على موافقة لجان المناهج والبرامج الأكاديمية في كلية الآداب؛ تمهيدًا لرفعها إلى لجنة المناهج في الجامعة لأجل تحقيق أهداف البرنامج وفقا للمعايير المعتمدة لدى مركز ضمان الجودة في جامعة البحرين. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية الإسراع في الحصول على الموافقات اللازمة لمخرجات التعلم المعدلة للبرنامج.

1.5 لكل مقرر من المقررات الدراسية مخرجات تعلم محددة تقيس المعرفة والفهم، والمهارات الخاصة بالمقرر، والمهارات العامة والمنقولة، وبعضها مرتبط بتخصص التاريخ الدقيق. وقد علمت اللجنة من خلال المقابلات أن عملية وضع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية تتم من خلال الهيئة الأكاديمية، وتُراجَعُ من قِبَلِ لجنة ضمان الجودة في القسم، ومكتب ضمان الجودة في كلية

الآداب، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين. وقد لاحظت اللجنة من خلال الأدلة المقدمة أنَّ مخرجات التعلم متناسبة ومتناسقة مع المقررات الدراسية، وتلبي جملة الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها، وقد تضمن توصيف البرنامج مصفوفة مفصلة بشكل واضح لربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. كما لاحظت لجنة المراجعة قيام الكلية بمحاذاة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ومقرراته الدراسية مع المحددات الوصفية للإطار الوطني للمؤهلات، كما هو مبين في تقرير التقييم الذاتي. ولجنة المراجعة تقدر أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات – بوجه عام – مناسبة لمستويات المقررات الدراسية، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ سياسة التعليم والتعلم في كلية الآداب تعتمد على النظام المؤسسي لجامعة البحرين. وتشجع الكليةُ أعضاءَ هيئة التدريس على تنويع طرائق التعليم والتعلم، بحيث لا تقتصر على الطرائق التقليدية. وتشير توصيفات المقررات إلى اعتماد العديد من وسائل وأساليب التعليم والتعلم، التي يغلب عليها التنوع والاختصاص بشكل دقيق، بحيث يمكنها تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، ومن ثمَّ البرنامج. وتشمل أساليب التعليم والتعلم المحاضرات النظرية، والعصف الذهني، والمناقشات بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، والتعليم الذاتي عن طريق المصادر الخارجية سواء المكتبة أو الوسائل الإلكترونية. وخلال المقابلات مع الطلبة، أثناء الزيارة الميدانية، تبين للجنة المراجعة أن هناك رضًا عامًّا عن الأساليب والطرائق التدريسية المستخدمة في عملية التعلم والتعليم في البرنامج. ولكن لجنة المراجعة وجدت من خلال فحص بعض ملفات المقررات حاجة البرنامج إلى دعم عملية التعليم والتعلم بالأنشطة اللاصفية، مثل: ربط المقررات بالبيئة المحلية في إطار التاريخ القديم، والوسيط، والحديث من خلال زيارة المتاحف، والمواقع الأثرية، والمؤسسات الوطنية؛ للاطلاع على ما يتوفر فيها من أرشيف، وبيان كيفية التعامل معه بشكل علمي يساعد على إجراء دراسات تاريخية وطنية. كما تشير ملفات المقررات الدراسية إلى استخدام وسائل العرض الحديثة في تقديم عدد من المقررات، وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ جامعة البحرين تولي اهتمامًا خاصًّا لأهمية تطوير طرائق التدريس، حيث قامت بإنشاء مركز التعلم الإلكتروني لدعم أعضاء هيئة التدريس في تفعيل الاستخدام المناسب والفاعل للتعلم الإلكتروني، ومع ذلك فاستخدام طرائق التدريس المعتمدة على التعلم الإلكتروني لا تزال محدودة في الكثير من مقررات التاريخ، مثل مقرر: (تاريخ آسيا الحديث والمعاصر HISTO419، وتاريخ النهضة

الأوروبية HISTO306). وفي هذا الصدد، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تقوم بتطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعلم الإلكتروني بشكل مناسب وفاعل إلى جانب دعم عمليتي التعليم والتعلم بالأنشطة اللاصفية المناسبة.

1.7 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ برنامج البكالوريوس في التاريخ يتبع لوائح جامعة البحرين المتعلقة بالتقييم حسب "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، والذي ينص على ربط التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وأنَّ يتم التقييم بشكل منظم وعادل، بحيث يضم أساليب التقييم التكويني والتجميعي، وتوفير التغذية الراجعة للطلبة خلال ثلاثة أسابيع من التقييم، كما يتضمن النظام إجراءات؛ لتفادي الانتحال الأكاديمي، والغش في الامتحانات، ومنعهما، وكذلك يتضمن إجراءات خاصة بكيفية التقدم بطلب التظلم من نتيجة أي مقرر، وإعادة تصحيح الامتحان النهائي، كما أنَّ أعضاء هيئة التدريس مُطالبون بتطبيق هذه السياسات. ويتم تقسيم درجات كل مقرر إلى (40%) للامتحان النهائي، و(60%) لأعمال الفصل والنشاط الصفي، والامتحانات الفصلية، والامتحانات القصيرة، ويحقُّ للطالب، بموجب اللوائح والنظم المعمول بها في جامعة البحرين، التظلُّم من درجته وتقديره في المقرّر الدراسي المعني، وفي هذه الحالة يشكِّل رئيس القسم المعني لجنةً خاصةً للنظر في تظلُّم الطالب، واتخاذ القرار النهائي بصورةٍ موضوعيةٍ وعادلةٍ. كما توفر سياسة التقييم عنصر التغذية الراجعة، حيث يتسنى للطلبة مراجعة أدائهم، والتعرف على نقاط التقصير، والحصول على توجيهات مناسبة تضمن تفادي الخطأ في الفترات اللاحقة. وخلال الزيارة الميدانية، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على دراية واضحة بسياسات التقييم هذه، والتي عبر الطلبة الذين قابلتهم اللجنة عن رضاهم عنها. لذا، تقدر لجنة المراجعة وجود سياسة واضحة ومحددة على مستوى الجامعة لتقييم الطلبة، تتلاءم مع طبيعة ومستوى البرنامج، وأن أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بها، وتشمل إجراءات تظلم عادلة. كما تقوم اللجان الداخلية كلجنة ضمان الجودة في القسم ومكتب ضمان الجودة في الكلية بالاطلاع على نماذج من اختبارات الأداء وملفات التقييم، غير أن تنفيذ هذه الإجراءات مازال يتم بشكل غير متسق في البرنامج، كما لا تطبق سياسة الاعتدال الخاصة بالتدقيق الداخلي والخارجي، والمقرَّة على مستوى البرنامج على أدوات التقييم المستخدمة في مقررات البرنامج، وعليه، تحث لجنة المراجعة الكليةَ على تطبيق جميع الآليات الخاصة بالتقييم (انظر الفقرة: 3.3، 3.5، 3.6).

1.8 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، وأن أهدافه مرتبطة برسالة الكلية والمؤسسة.
- مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج متلائمة مع رسالة الكلية، ومرتبطة بأهداف البرنامج، وبمخرجات التعلم على مستوى الجامعة، وهي مناسبة بشكل عام لمستوى برنامج بكالوريوس في التاريخ.
- أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات – بوجه عام – مناسبة لمستويات المقررات الدراسية، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- وجود سياسات واضحة لتقييم الطلبة تضمن تحقق العدالة والشفافية.

1.9 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- عند قيامها بالمراجعة الدورية القادمة للبرنامج، إعادة النظر في توزيع الساعات النظرية والتطبيقية في المنهج الدراسي، وتعديل توزيع المقررات والمتطلبات السابقة عليها في الخطة الدراسية بما يحقق أكبر استفادة ممكنة للطالب.
- الإسراع في الحصول على الموافقات اللازمة لمخرجات التعلم المعدلة للبرنامج.
- تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعلم الإلكتروني بشكل مناسب وفاعل إلى جانب دعم عمليتي التعليم والتعلم بالأنشطة اللاصفية المناسبة.

1.10 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 هناك سياسة للقبول على مستوى الجامعة تشترط أن يكون المتقدم من الحاصلين على الثانوية العامة، أو ما يعادلها في المدارس الخاصة بمعدل لا يقل عن (70%)، وألا يكون قد مضى على حصوله عليها مدة تزيد عن سنتين دراسيتين، وأن يجتاز الطالب المقابلة الشخصية التي تجريها الجامعة، واختبار القدرات العامة، كما يجب أن يجتاز أي اختبار أو مقابلة شخصية تجريها الكلية. ويُعْفَى من البرنامج التمهيدي للغة الإنجليزية الطلبة الحاصلون على (90%)، أو أكثر في الثانوية العامة، أو الطلبة الحاصلون على (500) في اختبار الـ TOFEL، أو (5.5) في اختبار الـ IELTS. أما الطلبة الحاصلون على نسبة ما بين (80%–89.9%) في الثانوية العامة، فإنهم يخضعون لامتحان الإعفاء من البرنامج التمهيدي. كما أنَّ هناك سياسات خاصة لقبول الطلبة المحولين من برامج، وكليات، وجامعات أخرى؛ للتأكد من أنَّهم قادرون على تحقيق نتاجات التعلم الخاصة بالبرنامج، وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ سياسات القبول متاحة بطريقة واضحة للطلبة، ومتوفرة على موقع الجامعة الإلكتروني، كما أنَّ الهيئة الأكاديمية، والطلبة على دراية بها. كما تأكدت اللجنة – من خلال المقابلات – أن اختيار الطلبة يتم بصورة مركزية من قبل عمادة القبول والتسجيل على أساس التنافسية بين المتقدمين بناء على معدلهم التراكمي في الثانوية العامة، واجتيازهم المقابلة الشخصية، ونجاحهم في نتائج اختبار القدرات. وتقوم عمادة القبول والتسجيل بمراجعة السياسة المتعلقة بذلك بشكل دوري، وإدخال التحسينات عليها بعد أخذ موافقة مجلس الجامعة. ولجنة المراجعة تقدر وجود سياسة قبول واضحة ومنشورة على مستوى الجامعة، وهي ملائمة لبرنامج البكالوريوس في التاريخ. إلا أنَّها تشعر بالقلق من عدم وجود آلية منهجية على مستوى القسم لمراجعة شروط القبول بوجه عام، أو لتقييم مدى فائدتها، كما أنه لا يتم مقايستها مرجعيًّا، ومن ثمَّ تحثُّ الكليةَ على معالجة هذا الأمر (انظر الفقرة: 2.2).

2.2 تتولى عمادة القبول والتسجيل مهمة فحص أوراق الطلبة، والتي يجب أن تكون مصدقة من قبل وزارة التربية والتعليم، وتتوافق مع شروط الاعتماد الخاصة بها، ثم يتم إدخال البيانات بشكل إلكتروني في نظام للقبول معدٍّ لهذا الغرض؛ ليتسنى من خلاله ضبط عملية قبول الطلبة وفق

معايير المقاعد المتوفرة في البرنامج، وهي معايير قبول توازي المعايير المعمول بها في الجامعات الإقليمية والعالمية المماثلة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على ملفات الطلبة المقبولين، وتبين لها أنَّ مواصفاتهم تندرج وفق شروط ومواصفات القبول المعتمدة، كما لاحظت اللجنة – خلال المقابلات مع الطلبة – أنَّهم – بشكل عام – يمتلكون القدرات الذهنية والمهارات المعرفية اللازمة لاستيعاب مقررات البرنامج. وطبقًا للتقرير الذاتي ونظام مساندة الطلبة المتعثرين اكاديمياً، فإنَّ القسم يقوم بمتابعة تقدم الطلبة من خلال احتساب نسبة المقبولين في كل سنة، ونسبة المتعثرين والخريجين في البرنامج. ومع ذلك، فقد تبين للجنة المراجعة – خلال مقابلة أعضاء هيئة التدريس – أنه لا توجد مشاركة من قبل الأساتذة والقسم في عملية تحديد مواصفات الطلبة المقبولين في برنامج البكالوريوس في التاريخ، وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت في مواصفاتهم، وارتفاع في عدد المنسحبين منهم من البرنامج، وطول فترة الدراسة فيه (سيتم تناول ذلك بالتفصيل في الفقرة: 3.9). وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية وضع آلية مناسبة بالتعاون مع الجامعة، يتم من خلالها إشراك القسم في عملية تحديد مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج.

2.3 يوجد هيكل تنظيمي لكلية الآداب وقسم العلوم الاجتماعية، يتمثل في ترؤسِ عميد الكلية هرمها التنظيمي، ثمَّ مجلس الكلية، ولجانها، ثم رئيس القسم، ومجلس القسم، وأخيرًا لجان القسم. وخلال المقابلات مع القائمين على إدارة البرنامج، لاحظت لجنة المراجعة أن رئيس القسم يتولى إدارة البرنامج، حيث يقوم بالتنسيق مع العميد والجامعة في كافة المسائل المتعلقة بالقسم والكلية، ويعمل على تمثيل القسم في مجلس الكلية. وإضافة لرئيس القسم، يوجد رئيس شعبة التاريخ، والذي يعين بقرار من رئيس القسم، ويكلف بالتنسيق معه، وهناك منسق المقررات المشتركة الذي يقوم بالتعاون مع زملائه بإعداد المنهج الدراسي، ووضع الامتحانات، وتوزيع الدرجات الفصلية والنهائية. كما توجد في القسم لجان أكاديمية وإدارية؛ يقوم رئيس القسم بتوزيع الهيئة الأكاديمية عليها وبالتشاور معهم في بداية كل عام أكاديمي. وقد علمت لجنة المراجعة – خلال اللقاءات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية – أنه قد تمَّت مراجعة مسئوليات لجان القسم وتقليص عددها؛ لزيادة كفاءتها، وتقليل التداخل فيما بينها. وعلى الرغم من أن أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية قد أبدوا رضاهم عن هذه التغييرات، إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت تباينًا في المعلومات بين موظفي القسم فيما يخص عدد اللجان، واللجان المستحدثة ومسمياتها. ولجنة المراجعة تقدر وجود خطوط واضحة وفاعلة لإدارة البرنامج من خلال القيادات الإدارية والأكاديمية،

واللجان، والمجالس الأكاديمية، وتنصح الكليةَ بضرورة التأكد من إبقاء جميع الموظفين على دراية بآخر التغييرات في تشكيل لجان القسم.

2.4 لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية القائمين على البرنامج – وعددهم تسعة أعضاء (عضو بدرجة أستاذ، عضوان بدرجة أستاذ مشارك، وأربعة أعضاء بدرجة أستاذ مساعد، ومحاضران) – مستوى جيد من التأهيل الأكاديمي اللازم لتلبية المتطلبات المعرفية الخاصة بالمقررات المطروحة في البرنامج، كما لاحظت اللجنة وجود خبرات بحثية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس؛ مما يساهم في إثراء العملية التعليمية للطالب. وقد قامت الكلية والقسم بتعزيز قدرة وكفاءة أعضاء هيئة التدريس من خلال عقد الدورات، والورش التدريبية، والمؤتمرات العلمية وفقًا للخطط التي تنفذها إدارة الجامعة، ومن خلال التنسيق مع عمادة الكلية، ومكتب نائب الرئيس للبرنامج الأكاديمي. ويتضح من خلال الجداول المرفقة في تقرير التقييم الذاتي، وملفات أعضاء هيئة التدريس، والمقابلات الشخصية حضور معظمهم دورات تدريبية مختلفة المهارات، حققت لهم فائدة عملية استفادوا منها في التعليم، غير أنَّه يوجد نقص في عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية بالنسبة لعدد الطلبة، حيث لوحظ تناقص عدد الهيئة الأكاديمية من (12) عضوًا إلى (9) أعضاء في الأربع سنوات الأكاديمية الأخيرة، كما أن نصاب عضو هيئة التدريس قد يزيد عن خمسة مقررات في الفصل الدراسي الواحد، ويتراوح عدد الطلبة من (40–80) طالبًا في كل شعبة. وقد تأكدت اللجنة من ذلك خلال المقابلات، ومن الأدلة المساندة، حيث علمت أنَّ بعض أعضاء هيئة التدريس يقومون بتدريس عدد إضافي من الساعات يوازي ما نسبته (50% إلى 75%) من نصابهم التدريسي العادي. وعلى الرغم من أن أعضاء هيئة التدريس المكلفين بعبء إضافي يتم تعويضهم ماديًّا مقابل ذلك، إلا أن ذلك العبء يقلل من الوقت المتاح لهم للقيام بالأنشطة الأخرى كالبحث العلمي الذي يعدُّ شرطًا ضروريًّا لمواكبة المستجدات في التخصص، والتقدم الوظيفي، والترقية، وهذا ما اتضح من محدودية النتاج البحثي، وانحصاره في جوانب معينة من حقول التاريخ، في حين ظل عدد من الحقول غير مدروسة خاصةً في التاريخ الحديث، وما يخص جوانب التاريخ الاقتصادي والفكري في حقل التاريخ الوسيط أو الإسلامي. كما لاحظت لجنة المراجعة، خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، أنَّ أعباء التدريس والأعباء الإدارية الكثيرة تَحدُّ من قدرة كبار الأكاديميين على أداء دور الموجه والناصح لأعضاء هيئة التدريس الجدد. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه

ينبغي على الكلية وضع خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، مع مراعاة اختيار الدرجات العلمية الأعلى؛ للقيام بالأدوار القيادية والتوجيهية في البرنامج.

2.5 لدى جامعة البحرين إجراءات خاصة بالتعيين، وتقييم الأداء، وترقية الموظفين الأكاديميين، وهي إجراءات واضحة ومنشورة، حيث يخضع نظام تعيين أعضاء هيئة التدريس الجدد إلى لائحة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وسياسات وقوانين ديوان الخدمة المدنية في مملكة البحرين. وخلال مقابلة أعضاء الهيئة الأكاديمية، تبين أن إجراءات التعيين تتم بطريقة واضحة وشفافة، ومن خلال لجان متخصصة في القسم والكلية. أمَّا من ناحية تقييم أعضاء هيئة التدريس، فبالإضافة إلى أن كل المقررات الدراسية تخضع للتقييم في كل فصل دراسي من قبل الطلبة، هناك تقييم شامل لأدائهم من قبل رئيس القسم، عندما يحين موعد تجديد عقود العمل بالنسبة للأعضاء غير البحرينيين، أو عندما يقدم أعضاء هيئة التدريس ملفاتهم للترقية. كما أن مجلس جامعة البحرين قد وافق منذ العام 2009، على استمارة صممت خصيصًا للتقييم السنوي لأعضاء هيئة التدريس، والتي تم تطبيقها خلال العام الأكاديمي 2015–2016. ووفقًا للأدلة المقدمة، فإنَّ استبقاء أعضاء هيئة التدريس الأكفاء يتمُّ عن طريق منح مزايا أخرى غير الراتب مثل: إتاحة الفرص لهم لنشر مؤلفاتهم العلمية، والمشاركة في المؤتمرات العلمية، والتفرغ البحثي، وقد لاحظت اللجنة من خلال الوثائق المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أن نسبة الاستبقاء عالية. إلا أن المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية أظهرت توقف بعض هذه المزايا ولاسيما التفرغ البحثي، والدعم المقدم لهم للمشاركة في المؤتمرات العلمية. لكنها لم تجد دليلًا على وجود استبانات لقياس رضا الموظفين الأكاديميين. وتقدر اللجنة وجود إجراءات واضحة وشفافة لتعيين وتقييم الموظفين الأكاديميين، ووجود أدلة على أن نسب استبقائهم في البرنامج عالية، وتحث الكليةَ على الاستمرار في دعم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية الدولية التي تساعد على دعم قدراتهم الأكاديمية والمهنية، وتمكينهم من الارتقاء في السلم الأكاديمي. وخلال المقابلات، علمت اللجنة أن كلية الآداب تقوم بشكل غير رسمي بتعريف أعضاء هيئة التدريس والموظفين الجدد بالموارد المتاحة في الكلية، وطبيعة حقوقهم والتزاماتهم. لذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته. أما فيما يتصل بالترقية الأكاديمية، فلدى الجامعة سياسة واضحة بهذا الشأن، تشترط في المتقدم استيفاء المدة القانونية

المقررة، وتحقيق الكفاءة في التدريس والأنشطة الجامعية، وتحقيق الكفاءة في البحث العلمي، والخدمات الجامعية والمجتمعية. ومع ذلك، فقد أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية أن تنفيذ إجراءات الترقية لا تتفق من حيث جدولها الزمني مع ما هو محدد في السياسة الرسمية؛ فقد بين بعض من أعضاء هيئة التدريس أن رد اللجان المعنية بالترقيات يتأخر دون إبداء أسباب واضحة، بالإضافة إلى أن شرط النشر في مجلات محكمة معتمدة من قبل الجامعة كأحد شروط الترقية، لا يعترف بالبحوث التي تكتب باللغة العربية وتنشر في مجلات عربية لا تندرج تحت اللائحة المعتمدة من قبل الجامعة (SCOPUS). ولذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق خطة واضحة لدعم أعضاء الهيئة الأكاديمية في التقدم للترقية.

2.6 لدى جامعة البحرين نظام لإدارة مختلف المعلومات عن كل كلياتها، ومنها: نظام التسجيل الإلكتروني، والإرشاد الأكاديمي، والجداول الدراسية، والموارد البشرية، وضمان الجودة. ومن خلال الزيارة الميدانية، اتَّضح للجنة المراجعة أنَّ الجامعة توفر عبر موقعها الإلكتروني إمكانية حصول الهيئتين الإدارية والأكاديمية على المعلومات إلكترونيًّا فيما يتعلق بمفردات المرتب، وتقارير الحضور والغياب، والساعات الإضافية للموظفين الإداريين، وغير ذلك مما يحتاجه الموظف الإداري والأكاديمي، كما يمكن للطلبة تسجيل مقرراتهم، ودفع الرسوم من خلال هذا النظام. كذلك يتم استخراج كشوف الطلبة المسجلين في البرنامج، وجداولهم الدراسية، واسم المرشد الأكاديمي لكل طالب في بداية كل فصل دراسي. وقد أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية إمكانية تسجيل الغياب، ورصد الدرجات إلكترونيًّا. كما يستطيع رئيس قسم العلوم الاجتماعية، والذي يناط به مهمة إدارة البرنامج متابعة الجداول الدراسية، وتقارير تقييم الطلبة لأعضاء الهيئة الأكاديمية إلكترونيًّا. وعلى الرغم من توفر نظام لإدارة المعلومات، وملائم لأهداف البرنامج واحتياجاته، ويتم استخدامه بصورة محدودة في إدارة البرنامج، والطلبة، والموارد المختلفة، إلا أنَّ اللجنة لم تجد دليلا على استخدامه بصورة إستراتيجية متكاملة؛ لتعزيز عملية اتخاذ القرار. لذا، تقدر اللجنة وجود نظام لإدارة المعلومات ملائم لأهداف البرنامج واحتياجاته؛ يمكن الاستفادة منه في تطويره، كما تنصح بزيادة الاستفادة منه؛ من أجل تعزيز عملية اتخاذ القرار على مستوى إستراتيجي للبرنامج.

2.7 لدى جامعة البحرين سياسات وإجراءات واضحة لضمان سلامة المعلومات الخاصة بالمتعلمين، ودقة النتائج، واسترجاعها من خلال حفظ البيانات مركزيًّا. ويطبق مركز تقنية المعلومات في

الجامعة إجراءات صارمة لضمان سرية بيانات الطلبة، وسجلات الأساتذة من خلال نظام متعدد المراحل؛ لتقييد الدخول إلى البيانات التي تتطلب رقم هوية، وكلمة مرور يتم تغييرها كل (120) يومًا، أما بالنسبة لعملية إدخال الدرجات؛ فيختص بها أستاذ المقرر وحده، ويعتمدها رئيس القسم، ويتم تغييرها إذا تطلب الأمر بصورة رسمية بعد موافقة رئيس القسم والعميد. وخلال الجولة التفقدية التي جرت أثناء الزيارة الميدانية، اتَّضح للجنة المراجعة أنَّ البيانات الخاصة باختبارات الطلبة، والمشروعات، والحضور والغياب، بالإضافة إلى كراسات الإجابة الخاصة بالامتحانات النهائية، تحفظ من قبل القائمين على البرنامج، في حين تحتفظ عمادة التسجيل بسجلات وبيانات الطلبة باستخدام وسيلتين للحفظ؛ الأولى: في سجلات ورقية. والثانية: كبيانات مدخلة بشكل إلكتروني، ويتم تحديثها باستمرار؛ لضمان تحقق الدقة في البيانات. كما أنَّ هناك خطة مطبقة لإدارة المخاطر من قبل مركز تكنولوجيا المعلومات في حالة حدوث كوارث، أو أحداث طارئة، من بينها عمل نسخة إلكترونية لاسترجاع البيانات بشكل دوري. كما أنَّ هناك (servers خوادم) مؤمنة داخل الحرم الجامعي للتخزين الاحتياطي للبيانات، وكذلك في مكان آخر خارجه. وتقدر لجنة المراجعة وجود نظام محكم لإدارة المخاطر، والحفاظ على أمن السجلات، ودقة وسلامة المعلومات الخاصة بالمتعلمين، والموظفين، ودقة نتائج البرنامج.

2.8 قامت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية بجولة تفقدية في الكلية والجامعة، وقد لاحظت أنَّ الكلية توفر الموارد اللازمة التي تفي بحاجات التعلم من بينها القاعات اللازمة لاحتياجات تدريس المقررات الدراسية، والمجهزة بأجهزة العرض الإلكترونية، إضافة إلى مختبرات للحاسب الآلي، فضلًا عن أماكن متعددة لممارسة الطلبة للأنشطة مثل نادى الفنون، والموسيقى، والمسرح، والشطرنج، والإعلام، وسينما كلية الآداب، والصالة الرياضية، والمركز الصحي. كما يتم توفير مكتب خاص لكل عضو هيئة تدريس يتمكن خلاله من استقبال الطلبة، وتوجيههم، وإرشادهم في المسائل الأكاديمية الخاصة بالمقرر الذي يدرسه. وتجد لجنة المراجعة أن هذه المرافق كافية ومريحة من حيث العدد وطاقتها الاستيعابية. ولكن، وخلال الجولات الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أن بعض قاعات المحاضرات صغيرة المساحة، ولا تلائم عدد الطلبة، كذلك قاعات الامتحانات؛ مما يجعلها لا تتناسب مع عدد الطلبة الممتحنين، وتشكل صعوبة في ضبط سير الامتحانات، وتسهيل أمر المراقبة. كما لاحظت اللجنة غياب التجهيزات الحديثة التي تدعم العملية التعليمية، واستخدام أساليب التقييم الحديثة من خلال مختبرات فحص الآثار التاريخية، ومكتبات

متخصصة لحفظ الوثائق التاريخية القديمة؛ مما يؤثر على تحقيق مخرج تعلم رئيس للبرنامج (انظر الفقرة: 3.7). وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية توفير مختبرات فحص الآثار التاريخية، وتوفير مكتبات متخصصة لحفظ الوثائق التاريخية القديمة اللازمة لتقديم البرنامج. وخلال الجولة التفقدية لمبنى المكتبة، علمت لجنة المراجعة أنها توفر كافة الخدمات التي يحتاجها أعضاء هيئة التدريس والطلبة، ولديها خدمة الاستعارة بين المكتبات. كما يوجد فيها حوالي (115) جهاز كمبيوتر لاستخدام الطلبة. وتوفر المكتبة فريقًا للإرشاد المكتبي للتعامل مع الطلبة الجدد. وتنظر لجنة المراجعة بعين الاعتبار إلى توجه المكتبة نحو التوسع في استخدام الكتاب الإلكتروني، والمشاركة في قواعد البيانات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية، والتي تساعد على زيادة كفاءة برنامج البكالوريوس في التاريخ. وقد اطلعت اللجنة أثناء زيارة المكتبة على أماكن المطالعة الفردية، والمطالعة الصامتة والمطالعة الجماعية، وكذلك القاعات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة. كما علمت اللجنة أن جماعات عمل المكتبة كافية ومناسبة. وبشكل عام، فإن لجنة المراجعة ترى – مع التقدير – أن مرافق كلية الآداب، ومبنى المكتبة يوفران بيئة تعليمية مناسبة تلبي حاجات كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في البرنامج.

2.9 لدى جامعة البحرين نظامٌ لتتبع استخدام مواردها المختلفة، حيثُ لاحظت اللجنة خلال الزيارة الميدانية أنَّ الجداول الدراسية لاستخدام القاعات والمختبرات تعلق خارجها، كما يوفر مركز تقنية المعلومات في الجامعة الدعم الفني للمختبرات والموظفين، ويتمُّ تلقي وتتبع طلبات الدعم الفني من خلال منضدة مساعدة ذات نظام إلكتروني، حيث لاحظت اللجنة وجود جدول وتقرير يومي يوضح طبيعة الأنشطة التي نُفِّذتْ في استخدام أجهزة الحاسوب المختلفة، ووجود سجل تُدَوَّنُ فيه الأخطاء، وحالات الاستخدام، أو الخلل الذي أصاب بعضها بسبب الاستخدام من قبل الطلبة؛ مما يوفر آلية لصيانتها ومعالجتها بشكل سريع. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منصة إلكترونية للمقررات المدرجة ضمن التعلم الإلكتروني، كما يَجمع النظام بيانات عن استخدام مصادره، ويُصدر تقارير مختلفة عن حجم الاستخدام وأشكاله. كما أنَّ لدى المكتبة نظامًا رصينًا لرصد وتتبع العمليات التي تتم بها وقياس رضا المستفيدين من خدماتها. وتقر لجنة المراجعة بوجود أنظمة تتبع تسمح بتقييم مدى الاستفادة من الموارد المختلفة، إلا أنها لم تجد دليلًا على استخدام تقارير تلك الأنظمة من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري، ومنتظم في عملية صنع واتخاذ القرار. ومن ثم، توصي لجنة

المراجعة بأنه ينبغي على الكلية زيادة استخدام تقارير التتبع، والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.10 تبين للجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية ومن الأدلة المقدمة، توفر دعم طلابي مناسب فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، سواء من حيث البنية التحتية، أو تطبيقات الحاسوب المتاحة، أو دعم الموارد البشرية، مثل دعم فنيي المختبرات، أو المتخصصين داخل المكتبة. ويتوفر في مختبرات الحاسوب مشرفون متخصصون في متابعة وصيانة الأجهزة؛ مما يضمن الاستمرار في تقديم الخدمة للطلبة. ويقوم مركز زين للتعلم الإلكتروني بتوفير التدريب حول الاستخدام الأمثل لتقنية الـ "Blackboard" لكل من الأساتذة والطلبة. كذلك توفر الجامعة نظام المساعدة الفنية "Online"؛ ليتمكن المستخدم من الإبلاغ مباشرة عن أية مشكلة تواجهه في الأجهزة أو في البرمجيات. أما بالنسبة لنظام الإرشاد الأكاديمي؛ فيتم من خلاله مساعدة الطلبة على اختيار المواد الملائمة لهم، ويتوفر العديد من أوجه الدعم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مثل مساعدتهم في تسجيل المقررات الدراسية، توفير سيارة مجهزة، تقديم خدمات الدعم من قبل الطلبة المتطوعين، فضلاً عن توفر دليل للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أنَّ المكتبة توفر أيضا خدمات لهم من خلال توفير غرفة لذوي الإعاقة البصرية بها جهاز كمبيوتر مجهز خصيصًا لهم. ويعمل مكتب الإرشاد المهني التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع والخريجين على إعداد الطلبة لمواجهة تحديات سوق العمل عن طريق تقديم عدة خدمات لهم مثل "يوم المهن"، وتسلم السيرة الذاتية، وخدمة الترشح، وخدمة التوظيف في الحرم الجامعي. كما أنَّ دائرة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شئون الطلبة توفر التوجيه والمشورة للطلبة بواسطة مرشدين اجتماعيين متخصصين. كما توفر الجامعة للطلبة دعمًا صحيًّا شاملًا من خلال شعبة الرعاية الصحية، إلى جانب دائرة الأمن والسلامة التي تهدف إلى المحافظة على سلامتهم وأمنهم. وقد تبين من خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، أنهم راضون عن مختلف خدمات الدعم المقدمة لهم، كما اطلعت اللجنة على الاستبانات لقياس درجة رضا الطلبة الذين هم على وشك التخرج، إلا أنه لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدامها؛ لتحسين الخدمات المختلفة والمقدمة للدعم الطلابي. وتقدر اللجنة خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة، وتقترح توسيع نطاق قياس الرضا عن خدمات الدعم الطلابي؛ لتشمل طلبة جميع المراحل الجامعية، وأنْ يتم ذلك بصورة دورية ومنتظمة، وكذلك الاستفادة من نتائجها في تحسين الدعم المتوفر للبرنامج.

2.11 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تنظم دائرة التوجيه والإرشاد في عمادة شئون الطلبة بالتعاون مع كليات الجامعة برنامج "يوم التهيئة"، وهو نشاط تعريفي يُقدَّم للطلبة الجدد؛ إذ يقدم في بداية كل عام دراسي، ويتم من خلاله تعريفهم بأماكن الكليات، ومرافقها، والخدمات المتوفرة في الجامعة، والبرامج الأكاديمية المختلفة المطروحة فيها، وكذلك سياسات ولوائح الجامعة، علاوة على بعض الخدمات الأخرى التي تقدمها عمادة شئون الطلبة. ويتم توزيع كتيبات توضيحية عليهم تشمل دليل الطالب، وحقوق الطلبة، وواجباتهم، ولائحة المخالفات السلوكية، وعلى مستوى كلية الآداب، فإنَّه يتم تعريفهم بمختلف الأقسام، والبرامج، وشرح أنظمة الدراسة في برنامج البكالوريوس في التاريخ. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس؛ تبين أنه لا توجد أية ترتيبات لتعريف الطلبة المنقولين للبرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة من البيانات الموجودة في تقرير التقييم الذاتي أنَّ معدلَ حضور اليوم التعريفي متواضعٌ نسبيًّا؛ إذ بلغ متوسط نسبة الحضور لكل كليات الجامعة (40.8%) فقط من إجمالي الطلبة المقبولين في العام الأكاديمي 2013–2014، في حين بلغت نسبة حضور طلبة كلية الآداب نحو (42.3%)؛ أي أعلى قليلا من نسبة حضور الجامعة. علاوة على ذلك، لم تقدم للجنة المراجعة إجابةٌ شافيةٌ حول كيفية تزويد الطلبة الذين لا يحضرون البرنامج التعريفي بالمعلومات المطلوبة. وخلال المقابلات، علمت لجنة المراجعة أن عمادة شئون الطلبة تحرص على تقييم "يوم التهيئة" من خلال توزيع استبانات على الطلبة وأولياء أمورهم الذين حضروا فعاليات هذا اليوم. وقد عبر الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية عن استفادتهم من "يوم التهيئة"؛ نظرا لدوره التعريفي في تهيئتهم للدراسة. وتقدر لجنة المراجعة وجود ترتيبات منظمة وكافية لتهيئة الطلبة الجدد المقبولين في برنامج التاريخ، إلا أنَّها تنصح الكلية بتبني آليات بديلة لتوفير المعلومات اللازمة للطلبة الذين لا يحضرون البرنامج التعريفي.

2.12 يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ لدى جامعة البحرين نظامًا للإرشاد الأكاديمي، حيث يتم توزيع الطلبة على المرشدين الأكاديميين مع بداية العام الأكاديمي، وتحديد الساعات المكتبية لمقابلة الطلبة، والإعلان عن مواعيدها على أبواب مكاتب أعضاء هيئة التدريس. ويرصد نظام الإرشاد مشكلات الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، ممن تقل معدلاتهم التراكمية عن (2.0)، حيث يلتقي الطالب المتعثر بمرشده الأكاديمي الذي يساعده، ويقدم له النصيحة المناسبة التي تمكنه من رفع معدله التراكمي. وقد وضَّح أعضاء هيئة التدريس – خلال المقابلات – أن الطالب المتعثر يُمنع من التسجيل الإلكتروني في مقررات جديدة، إذا لم يرجع إلى مرشده الأكاديمي؛ لمساعدته على تجاوز

أسباب تعثره الأكاديمي. وقد تمكن بعض أعضاء هيئة التدريس – كما ذكروا للجنة المراجعة – خلال العمل مع الطلبة المتعثرين أكاديميًّا خارج الصف الدراسي من تغيير أوضاعهم الدراسية، وتحسينها بحيث تجاوزوا مرحلة الخطر. غير أنَّ الأدلة المقدمة للجنة تشير إلى ارتفاع عدد الطلبة الموزعين على كل مرشد أكاديمي، والذي يصل إلى (40) طالبًا، فضلاً عن عدم وجود دليل على متابعة القسم لتقدم الطلبة المتعثرين في البرنامج. كما علمت اللجنة – أثناء اللقاءات مع الطلبة – قلة ترددهم على مكتب المرشد الأكاديمي، واكتفاءهم بالتواصل الإلكتروني معه؛ لضيق عدد الساعات المكتبية المتوفرة للإرشاد الأكاديمي، وازدحام الجدول الدراسي للمرشدين الأكاديميين. وحسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، وبحسب المقابلات، تطرح شعبة التدريب والتنمية الطلابية برنامج تعليم الأقران في كل فصل دراسي، ويقدم هذا البرنامج حلقات تعليمية للطلبة ممن يعانون قصورًا أكاديميًّا في أدائهم، ويحتاجون للمساعدة من أقرانهم المتفوقين أكاديميًّا. كما تبين للجنة المراجعة توفر أشكال الدعم الأكاديمي للطلبة المتعثرين في اللغة الإنجليزية من خلال مركز (National Geographic Centre) لمصادر التعلم الذي افتتح في الجامعة مؤخرًا. وبناءً على ما تقدم، تقر لجنة المراجعة وجود نظام إرشاد أكاديمي للطلبة، ووجود سياسات لتحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، إلا أنها توصي بأنه ينبغي على الكلية تطبيق خطة واضحة لتقديم الدعم والمساندة الأكاديمية الكافية للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ لكي تساعدهم على النجاح، وأن تقيس فاعليتها بصورة دورية.

2.13 حسب تقرير التقييم الذاتي، والمستندات، والوثائق، والأدلة المتوفرة، يتمتع طلبة البرنامج بفرص متنوعة لتوسيع معارفهم وخبراتهم من خلال الأنشطة الداعمة، والتي تشمل الاشتراك في الحلقات النقاشية لخطط البحث العلمي، والأطروحات، وفعاليات عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، والزيارات الميدانية داخل وخارج مملكة البحرين، غير أن اللجنة لاحظت محدودية الزيارات الميدانية والأنشطة اللاصفية في برنامج البكالوريوس في التاريخ (انظر الفقرة: 1.6). وخلال المقابلات والزيارة الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أنه يتاح للطلبة فرصة الاشتراك في مجموعة واسعة من أنشطة التعلم غير الرسمية التي تنظمها جهات مختلفة في الجامعة، وتشمل الأنشطة الثقافية، والاجتماعية، والفعاليات الرياضية، والحلقات النقاشية، وورش مختلفة تنظمها الجامعة، ويوم المهن، بالإضافة إلى توسعة معارف الطلبة التنظيمية، ومهارات التواصل من خلال إنجاز مشروعات تخرجهم، كما أن الطلبة يتعلمون أخلاقيات العمل أثناء التدريب العملي. وخلال المقابلات، أعرب

الطلبة عن رضاهم عن الفرص التي توفرها الجامعة، والكلية، ومركز تسهيلات البحرين للإعلام؛ لتوسيع نطاق تعلمهم. وتقدر لجنة المراجعة وجود بيئة تعلم في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم أنشطة التعلم غير الرسمية.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسة قبول واضحة ومنشورة على مستوى الجامعة، وهي ملائمة لبرنامج البكالوريوس في التاريخ.
- وجود خطوط واضحة وفاعلة لإدارة البرنامج من خلال القيادات الإدارية والأكاديمية، واللجان والمجالس الأكاديمية.
- وجود إجراءات واضحة وشفافة لتعيين، وتقييم الموظفين الأكاديميين، ووجود أدلة على أن نسب استبقائهم في البرنامج عالية.
- وجود نظام لإدارة المعلومات ملائم لأهداف البرنامج واحتياجاته؛ يمكن الاستفادة منه في تطويره.
- هناك نظام محكم لإدارة المخاطر، والحفاظ على أمن السجلات، ودقة وسلامة المعلومات الخاصة بالمتعلمين، والموظفين، ودقة نتائج البرنامج.
- مرافق كلية الآداب ومبنى المكتبة يوفران بيئة تعليمية مناسبة تلبي حاجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في البرنامج.
- توفر خدمات الدعم والتوجيه المختلفة اللازمة للطلبة.
- هناك ترتيبات منظمة وكافية لتهيئة الطلبة الجدد المقبولين في برنامج البكالوريوس في التاريخ.
- تساهم بيئة التعلم في الجامعة في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم أنشطة التعلم غير الرسمية.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- وضع آلية مناسبة بالتعاون مع الجامعة، يتم من خلالها إشراك القسم في عملية تحديد مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج.

- وضع خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، مع مراعاة اختيار الدرجات العلمية الأعلى؛ للقيام بالأدوار القيادية والتوجيهية في البرنامج.
- تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.
- تطبيق خطة واضحة لدعم أعضاء الهيئة الأكاديمية في التقدم للترقية.
- توفير مختبرات فحص الآثار التاريخية، ومكتبات متخصصة لحفظ الوثائق التاريخية القديمة اللازمة لتقديم البرنامج.
- زيادة استخدام تقارير التتبع، والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.16 الحُكم النهائي:

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 لدى جامعة البحرين مواصفات للخريجين متضمنة في مخرجات التعلم المطلوبة على مستوى الجامعة، والتي يتم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج التاريخ؛ "للتأكد من شمولية مخرجات البرنامج وعمقها"، كما يذكر تقرير التقييم الذاتي. كما تشتمل الأهداف التعليمية للبرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة له وللمقررات الدراسية على الجوانب المعرفية، والمهارية، والمهنية، والسلوكية المتوقعة في مواصفات خريجي البرنامج. ويتم ترجمة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج إلى مخرجات تعلم مطلوبة للمقررات يتم قياس مدى تحققها باستخدام أدوات تقييم محددة، وبالتالي يتم قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما هو مبين في ملفات المقررات الدراسية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية. كما يتم قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة بصورة غير مباشرة من خلال التغذية الراجعة التي يتم جمعها من الأطراف ذات العلاقة. وعليه، تقدر لجنة المراجعة أن مواصفات الخريجين محددة بوضوح ضمن الأهداف التعليمية للبرنامج، وأنه تم تحديد إجراءات لتقييم مواصفات الخريجين من خلال عمليات التقييم. إلا أن اللجنة تشعر بالقلق من أن الآليات المستخدمة لا تنفذ بشكل متسق يضمن فاعليتها في قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة ومواصفات الخريجين، كما سيتم تفصيله في الفقرات القادمة لهذا المؤشر.

3.2 هناك سياسة للمقايسة المرجعية مطبقة على مستوى الجامعة، تشير إلى التزامها بتحسين أدائها حسب أعلى المعايير الدولية في جميع الجوانب المتعلقة بالتعليم والتعلم، البحث العلمي، الأنشطة التعليمية والإدارية، وخدمة المجتمع. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى الجهود التي بذلتها كلية الآداب في مجال المقايسات المرجعية الخارجية للبرنامج، حيث تمت مقايسة الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس في التاريخ مع برنامجين مماثلين، يقدمان في مؤسستي تعليم عالٍ إقليميتين، قام القسم على ضوء نتائجها باقتراح خطة دراسية معدلة للبرنامج. إلا أن المقايسات المرجعية التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج مقايسات غير رسمية، تمت استنادًا إلى المعلومات المتوفرة على صفحات الموقع الإلكتروني لهاتين المؤسستين. كما تشير الأدلة المقدمة، والمقابلات التي تمت خلال الزيارة الميدانية، إلى أن أسس اختيار هاتين المؤسستين اقتصر على ترتيبهما الأكاديمي في بعض

التصنيفات الدولية، وإلى أن عملية المقايسة قد اقتصرت على المنهج الدراسي، وعناوين المقررات، ونبذة قصيرة عنها، ولم تشمل الكثير من المعايير الأكاديمية الخاصة بالمقررات مثل مخرجات تعلمها المطلوبة، والمفردات التي تتضمنها، كما لم تتسع المقايسة لتشمل مصادر التعلم المطلوبة للبرنامج، ومستوى إنجازات الطلبة. ولذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وعمل مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج مع برامج مماثلة، والاستفادة من نتائجها في تطويره.

3.3 تعتمد الكلية على الضوابط المؤسسية الخاصة بإجراءات وسياسات التقييم الواردة في نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، إضافة إلى الإرشادات التي يتضمنها الدليل الإرشادي حول التقييم المبني على مخرجات التعلم المطلوبة (IDEAS)، والمعد من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وقد علمت لجنة المراجعة – خلال المقابلات – أن أعضاء هيئة التدريس يُطْلِعون الطلبة على آليات التقييم لكل مقرر دراسي في بداية الفصل الدراسي، كما أنها موثقة في توصيفات المقررات الدراسية، حيث تحتوي هذه المواصفات على معايير التقييم، وتوزيع الدرجات الخاصة بالمقررات الدراسية، بما في ذلك تضمنها جدولًا لتقييمات المقررات الدراسية، فضلا عن لوائح الانتحال الأكاديمي. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن سياسة وعقوبات الانتحال الأكاديمي، والموجودة على مستوى الجامعة غير مطبقة بشكل فعال، حيث أوضح أعضاء هيئة التدريس للجنة المراجعة أنهم يعتمدون على مهاراتهم الأكاديمية في محاربة هذه الظاهرة، وقد أكد أعضاء هيئة التدريس أنَّ عقوبة الانتحال الأكاديمي تتمثل في مطالبة الطالب إعادة تقديم البحث المطلوب، وقد تصل في بعض الأحيان إلى رسوب الطالب في المادة، غير أن اللجنة لم تجد لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين تمت مقابلتهم فهمًا واضحًا ومشتركًا لآليات التطبيق وطبيعة العقوبات. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلغت اللجنة أن الكلية تحرص على مراقبة تنفيذ سياسات التقييم من خلال التعاون مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومن خلال مكتب ضمان الجودة في الكلية، ولجان ضمان الجودة في القسم. كما أنَّ هناك أدلة على تنفيذ مراجعة دورية لملفات المقررات للتحقق من توافر مؤشرات الأداء وطرائق قياسها. وبشكل عام، تشير الوثائق المقدمة والمقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية إلى أنَّ هناك عمليات للتقييم منفذة في برنامج البكالوريوس في التاريخ، وأن أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بها. غير أن بعض الإجراءات المرتبطة بضمان الجودة تم تنفيذها حديثًا في البرنامج. فعلى سبيل

المثال، لاحظت اللجنة عدم تطبيق التدقيق الداخلي لأدوات التقييم بصورة فاعلة، وغياب تطبيق التدقيق الخارجي، إضافة إلى عدم دقة الآليات المستخدمة لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل دقيق، كما سيتم تفصيله في الفقرات القادمة. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ آلية رصينة للتحقق من تنفيذ جميع سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، كتزويدهم بالتغذية الراجعة، والكشف عن الانتحال الأكاديمي، والتدقيق على مستوى البرنامج؛ للتأكد من أن الخريجين مستوفون للمعايير الأكاديمية للبرنامج.

3.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن البرنامج يعتمد آليات؛ لضمان التوافق بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة، حيث يقوم عضو هيئة التدريس بتحديث استمارة مواصفات المقرر الدراسي وربط أدوات التقييم بمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر في بداية كل فصل دراسي، ويقيس مستوى تحقق كل مخرج من مخرجات التعلم المطلوبة باستخدام "استمارة تقييم المقرر" التي يصدرها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي التابع للجامعة، استنادًا إلى النسبة المئوية للطلبة الذين حققوا نسبة نجاح قدرها (60%) أو أعلى في وسيلة التقييم المستخدمة، وكذلك يتم إدراج التقرير الخاص بتقييم مخرجات تعلم المقررات الدراسية وربطها بمخرجات تعلم البرنامج، وبالتالي قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وتقوم لجنة ضمان الجودة في القسم بمراجعة الملفات والوثائق عند نهاية كل فصل دراسي، غير أن تطبيق مثل هذه العمليات في البرنامج مازال حديثا، ويشوبه شيء من عدم الدقة، والذي اتضح خلال مراجعة ملفات المقررات، وخلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية. كما علمت اللجنة أنه قد تم وضع معايير خاصة لتقييم مؤشرات الأداء الخاصة بالمقررات الدراسية، على أربعة مستويات: نموذجي، مُرْضٍ، في مرحلة التطور، غير مُرْضٍ، غير أنه لم يتم تحديد مواصفات معيارية دقيقة وواضحة تضمن جودة واتساق التقييم بين المقررات المختلفة. وبدا هذا جليًّا في الاختلاف في التفسير في ملفات بعض المقررات الدراسية. كما اتَّضح غياب الأساليب التقييمية اللازمة لتحقيق بعض مخرجات التعلم للبرنامج (انظر الفقرة: 3.7) والذي لم يتم رصده من خلال الآليات المنفذة. وعليه، تقدر اللجنة وجود آليات ملائمة لضمان تطابق عملية التقييم مع مخرجات التعلم، وتحث الكلية على تفعيل عمليات التدقيق الداخلي والخارجي لأدوات التقييم، والتي هي إحدى الأدوات؛ لضمان أن مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات يتم تغطيتها وفقًا لمواصفات كل مقرر من المقررات الدراسية (انظر الفقرات: 3.5 و3.6). كما

توصي بأنه ينبغي على الكلية تطوير وصف يكون واضحًا لمستويات تقييم الأداء؛ لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بشكل دقيق، وبالتالي البرنامج.

3.5 لدى جامعة البحرين نظام لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة، يشتمل على متطلبات الاعتدال، والتحقق الداخلي المسبق للامتحانات، علاوة على التحقق اللاحق من اعتدال درجات المقررات الدراسية، والذي ينص على أنه ينبغي أن تخضع أسئلة الامتحان النهائي للتدقيق؛ لضمان أن جميع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات يتم تغطيتها وفقًا لمواصفات كل مقرر من المقررات الدراسية. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن القسم يتبع هذه السياسة. غير أنه، وخلال المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية التي تمت خلال الزيارة الميدانية، علمت اللجنة أنَّه في حالة المقررات الدراسية ذات الشعبة الواحدة، فإن عضو هيئة تدريس المقرر يقدم الأسئلة التي وضعها إلى أحد زملائه في القسم الأكاديمي؛ للتحقق منها بشكل غير رسمي، أما بالنسبة للمقررات الدراسية المتعددة الشعب، فإنَّ امتحانات منتصف الفصل الدراسي والامتحانات النهائية يتم وضعها من قبل منسق المقرر الدراسي، وبالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس الآخرين المسئولين عن التدريس في بقية الشعب. كما أن تصحيح أوراق الامتحانات ومنح الدرجات يتم بصورة جماعية من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس المشاركين في تدريس المقرر المتعدد الشعب. وتقر لجنة المراجعة أنَّ هناك شيئًا من التدقيق الداخلي لامتحانات المقررات الدراسية المتعددة الشعب، ومع ذلك، غير أن هذه الإجراءات لا تتلاءم مع سياسة التدقيق بصورة تامة. كما أنه لا يوجد نظام شامل لمتابعة تنفيذ التدقيق الداخلي للتقييم والتأكد من فاعليته، حيث إن التدقيق المنفذ في البرنامج يفتقر إلى التطبيق بشكل رسمي وموثق؛ مما لا يُمَكِّن القائمين على البرنامج من قياس مستوى الأداء فيما يتصل برصانة وجودة آليات التقييم المستخدمة وتناسبها لمحتوى ومستوى المقرر ومخرجات التعلم المطلوبة له. ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تطوير آلياتها الخاصة بالتدقيق الداخلي للتقييم بحيث تشمل التدقيق القبلي والبعدي لجميع أدوات التقييم الرئيسة، وأن تنفذ تلك الآليات بطريقة رسمية ومتسقة؛ لضمان دقة التقييم، والمساهمة في تحسين البرنامج.

3.6 لدى جامعة البحرين سياسة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة؛ اعتمدها مجلس الجامعة في العام 2015، وتشمل متطلبات التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وآليات للاعتدال القبلي والبعدي للامتحانات. غير أن تقرير التقييم الذاتي يذكر أن البرنامج لم ينفذ بعد أي عملية تدقيق خارجي

لأدوات التقييم، حيث يعتمد حاليًا على مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وخلال الزيارة الميدانية، أشار القائمون على البرنامج إلى توجه الجامعة إلى تبني سياسة الاعتماد الخارجي كمؤشر خارجي لعدالة التقييم ورصانته. غير أن البرنامج، وحتى تاريخ هذه الزيارة، لم يخضع لمثل هذه المراجعات، كما أن هذه المراجعات هي مراجعات دورية، ولا توفر تدقيقًا خارجيًّا قبليًّا وبعديًّا لأدوات التقييم بصورة مستمرة وتفصيلية. لذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي تتوافق مع سياسات الجامعة في هذا الشأن؛ والاستفادة من نتائج التدقيق في تطوير البرنامج، ومراجعة وتحسين المقررات.

3.7 قامت لجنة المراجعة بفحص عينة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم اشتملت على امتحانات منتصف ونهاية الفصل، وواجبات، وامتحانات قصيرة، وتقارير بحثية ومقالات أكاديمية، تم توفيرها للجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. وقد لاحظت اللجنة أنه تمَّ استخدام مجموعة واسعة من أنواع وإستراتيجيات التقييم، والتي تشمل أسئلة الاختيار من متعدد، وأسئلة الإجابة المختصرة، والأسئلة المقالية، وتقارير الزيارات الميدانية، والأبحاث العلمية القصيرة. بالإضافة إلى ذلك، فهناك أدلة على أنَّ الطلبة يقومون بتقديم عروض توضيحية شفهية، يتمُّ من خلالها تقييم مهارات التواصل. ولكن لاحظت اللجنة غياب الأساليب التقييمية اللازمة لتحقيق بعض مخرجات التعلم للبرنامج. فعلى سبيل المثال المخرج التعليمي للبرنامج: "تزويد الطالب بمهارات تمكنه من تحقيق الوثائق والمخطوطات" يشمل تقييمًا نظريًّا يكسب الطالب المعرفة والمنهجية اللازمة لتحقيق المخطوطات والوثائق، إلا أن اكتساب هذه المهارة بحاجة إلى أساليب تقييم عملية لتطبيق المعرفة النظرية عن طريق اختبار عملي؛ للتأكد من إتقان الطالب مهارات التعامل مع المخطوطات والوثائق حسب المنهجيات المتبعة إقليميًّا وعالميًّا، والذي لم تجد اللجنة أدلة على تحققه من خلال ملفات المقررات الدراسية. كما أن عدم توفر المصادر التعليمية اللازمة يعوق إمكانية تقييم مثل هذه المهارة بصورة عملية (انظر الفقرة: 2.9). كما تبين للجنة – أثناء الزيارة الميدانية – غياب أساليب حديثة للتقييم في البرنامج تعزز مستوى الطلبة من خلال عمل تقييمات تشمل مهارات التفكير النقدي، وما تتضمنه من الحاجة إلى مصادر مستقلة، وتحليل للبيانات، وإنتاج تقارير وعروض شفهية قائمة على تحليل النصوص، والوثائق التاريخية، وفحص الآثار، بصورة تعزز من اكتساب الطالب لمخرج البرنامج: "تعميق الالتزام بالأمانة والموضوعية في التعامل مع التاريخ". كما أن التنوع في أدوات التقييم يساهم في تحسين مستوى إنجازات الطلبة في الجانب التطبيقي والعملي، ويفتح آفاق

العمل في السوق الإقليمية والعالمية لخريجي البرنامج في مجالات تتعدى المسار التربوي. ولذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة الأعمال التي يُكلَّف بها الطلبة؛ للتأكد من أنها مناسبة لنوع ومستوى البرنامج، وتساهم في تحقيق جميع مخرجات تعلمه.

3.8 طبقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن البرنامج يستخدم نظامين مختلفين لتقييم ما إذا كانت إنجازات الخريجين تلبي أهدافه أم لا؛ أحدهما بشكل مباشر من خلال ربط التقييمات بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ثم ربط مخرجات المقررات بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والآخر بشكل غير مباشر عن طريق استطلاع آراء الخريجين، وأرباب الأعمال، والطلبة الذين هم على وشك التخرج. وقد كانت آراء الخريجين، وأرباب الأعمال، والطلبة المتوقع تخرجهم المعبر عنها في استطلاعات الرأي أقل دعمًا حسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي. وقد برر فريق البرنامج الذين تم مقابلتهم أن حجم العينة التي خضعت للاستطلاع كان صغيرًا (16)؛ مما يجعلها غير كافية لقياس مدى رضا الجهات ذات العلاقة تجاه مستوى إنجازات الخريجين. وقد فحصت اللجنة الدرجات النهائية للطلبة، وعينة من بحوث التخرج، ووجدت أنها مرتبطة بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل عام، ولكنها لم تتطرق إلى تحقيق بعض المخرجات التعليمية للبرنامج، والتي تتطلب تعميق الجانب العملي والتطبيقي لدى الخريجين، وإعدادهم لفهم التاريخ على أساس علمي في مختلف الحقب، وتزويدهم بأخلاقيات العمل، والبحث الميداني في مجال التاريخ والآثار، وتحقيق المخطوطات والوثائق التاريخية. لذا، تقدر اللجنة وجود آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج. وتحثُّ لجنة المراجعة الكليةَ على ضمان التطبيق الفاعل لسياسة اعتدال الامتحانات، وتقييم الطلبة الخاصة بالجامعة على مستوى البرنامج (انظر الفقرة: 3.5 و3.6).

3.9 يقدم تقرير التقييم الذاتي بيانات عن معدلات القبول والتحويل في البرنامج للأعوام الأكاديمية من 2013–2014 إلى 2015–2016، وبعد الاطلاع على البيانات والإحصاءات الرسمية المقدمة من إدارة البرنامج ودائرة التسجيل، اتضح للجنة المراجعة أن نسبة القبول جيدة، وتماثل نظيرتها على المستويين الإقليمي والعالمي، وهي في تحسن بالنظر لعددٍ من السنوات السابقة، وإن كانت اللجنة تشعر بالقلق لارتفاع عدد الطلبة المقبولين مقارنة بعدد أعضاء الهيئة الأكاديمية (انظر الفقرة: 2.4). كما اطلعت اللجنة على معدلات الانسحاب والاستبقاء من خلال المعلومات التي تم

تقديمها أثناء الزيارة الميدانية، والتي تبين أن أعداد الطلبة المنسحبين من البرنامج مرتفعة نوعًا ما، حيث بلغت (19%) من مجموع طلبة البرنامج خلال الأعوام الثلاثة السابقة. كما أن طول فترة الدراسة تبدو مرتفعة، حيث لا يزال هناك طلبة تم قبولهم في العام الأكاديمي 2009–2010، على مقاعد الدراسة، كما أن نسبة المفصولين من البرنامج؛ نتيجة تدني معدلهم التراكمي عالية. إلا أنه لا توجد دراسة تحليلية تبين أسباب كل ذلك. وقد كشفت المقابلات التي جرت أثناء الزيارة الميدانية عن نقص في تحليل البيانات المتعلقة بدفعات الطلبة. فضلًا على ذلك، لاحظت اللجنة أن تقرير التقييم الذاتي لا يتناول بالتفصيل مسألة تحديد الوجهة الأولى للطلبة بعد تخرجهم، في حين تشير البيانات في استطلاعات آراء الطلبة الذين هم على وشك التخرج للعام 2015–2016، إلى تدني عروض طلب الوظائف على هذا التخصص. وقد علمت لجنة المراجعة أثناء المقابلات مع الخريجين، وأرباب الأعمال أن معظم خريجي البرنامج يتم تعيينهم في وظائف التدريس. وتلاحظ لجنة المراجعة غياب أدلة بشأن بيانات المقايسة المرجعية بين البرنامج والبرامج الأخرى المماثلة على الصعيد الإقليمي أو الدولي فيما يتصل بنسب الاستبقاء والوجهة الأولى للخريجين (انظر الفقرة: 3.2). ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إجراء دراسة شاملة، وتحليل منهجي لدفعات طلبة البرنامج؛ لتتبع تقدمهم بصورة سنوية، ومعدلات القبول، والتحويل، والانسحاب منه، وطول الفترة الدراسية اللازمة للتخرج فيه، والوجهة الأولى للخريجين، والاستفادة من نتائج التحليل في تطويره.

3.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنه يتوفر في البرنامج مقرر خاص بإعداد البحوث هو مقرر مشروع بحث التخرج (HISTO430) يتمُّ متابعة الطلبة فيه وفق معايير منضبطة تضمن تحقق أهداف البرنامج ومخرجاته، ويتم ذلك بتنسيق بين منسق المادة والأستاذ. وينبغي على الطالب اجتياز (90) ساعة معتمدة من متطلبات البرنامج قبل التسجيل في مقرر البحث، بالإضافة إلى الانتهاء من دراسة المتطلبات المسبقة من المقررات الدراسية. ويجب عليه اختيار موضوع بحث جديد وغير مكرر، وفي مجال التخصص. كما يتم تحديد مشرف لكل طالب لمتابعة أدائه خلال فترة كتابة وإجراء البحث. كذلك يتم تقديم (6) ساعات صفية كمحاضرات تأسيسية للطلبة المسجلين في مقرر البحث عند بداية الفصل الدراسي. كما يُلْزَمُ الطالبُ بتنفيذ عرض مرئي في بداية الفصل الدراسي وعند نهاية الفصل الدراسي، حيث يتم مناقشة الصعوبات والتحديات التي واجهته أثناء إجراء البحث. ويتم تقييم البحث من خلال المشرف الذي يُخصص له (60%)، وممتحنين من داخل

القسم (40%). وأثناء المقابلات التي تمت خلال الزيارة الميدانية، لاحظت لجنة المراجعة أن الطلبة والمشرفين على المشروعات لديهم وعي جيد باللوائح الاسترشادية لهذا المقرر، ويدركون مسئولياتهم. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية إلى أن بعض النتائج المتعلقة بأبحاث الطلبة قد تم إدراجها في إعداد نشرات بحثية. وقد فحصت لجنة المراجعة عينة من مشروعات الطلبة، ووجدت أنها تشير إلى موضوعات مناسبة ومستويات ملائمة من إنجازاتهم، ولذا تقدر لجنة المراجعة وجود إجراءات وترتيبات مناسبة لدعم مقرر منهج البحث العلمي لتحقيق أهداف البرنامج. والجدير بالذكر في هذا السياق أن مجلس الجامعة قد اعتمد في 13 يونيو 2013، "نظام مكافحة الانتحال الأكاديمي" والذي تسري أحكامه على جميع منتسبي الجامعة من موظفين، وأساتذة، وطلبة، إلا أنَّ برنامج "Turnitin" لكشف الانتحال غير مفعل كما سبق مناقشة ذلك في (الفقرة: 3.3). كما يشير توصيف المقرر إلى أنه يحقق مخرج التعلم: "القدرة على مواصلة البحث العلمي وتعزيز المهارات العملية للطالب". والذي لم تجد اللجنة أدلة عليه، من خلال نماذج أبحاث الطلبة المقدمة واللقاءات التي تمت مع الهيئة الأكاديمية والطلبة، كما لم تجد أدلة على مساهمة مقرر مشروع التخرج في تحقيق مخرجات البرنامج المتعلقة: "تزويد الطالب بمهارات تمكنه من تحقيق الوثائق والمخطوطات"، و"تعميق الالتزام بالأمانة والموضوعية في التعامل مع التاريخ". وعليه، تحث اللجنة الكليةَ على أن تقوم بتطوير آليات التقييم لمشروع التخرج لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج المتصلة به (انظر الفقرة: 3.7).

3.11 لدى جامعة البحرين سياسة واضحة بشأن الاستعانة بمجالس استشارية لبرامجها؛ لتقديم الدعم لها، حيث تمَّ النصُّ بوضوح على اختصاصات اللجنة الاستشارية في الدليل الإرشادي للجودة، والتي تشمل تقديم التغذية الراجعة بشأن الاحتياجات المهنية، واحتياجات سوق العمل بالنسبة للبرنامج. ولدى برنامج البكالوريوس في التاريخ لجنة استشارية خاصة به تتكون من ثلاثة أعضاء خارجيين، وأربعة خريجين. وتشير الأدلة المقدمة إلى أن أعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج يمثلون قطاع التعليم والثقافة والإعلام، إلا أن اللجنة لم تجد تمثيلًا داخل اللجنة الاستشارية لقطاعات أخرى متصلة بالبرنامج مثل قطاع السياحة التاريخية، أو القطاعات المتصلة بالنصوص ومراكز التاريخ الإسلامي. وقد أتيحت للجنة المراجعة فرصة الالتقاء ببعض أعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج، ولاحظت أن بعضهم قد عُيِّنَ مؤخرًا. كما علمت أن رئيس القسم يقوم بتعيين اللجنة الاستشارية للبرنامج، والذي يعمل بدوره رئيسًا وأمينا لها، على النحو المشار إليه في محاضر الجلسات. وتشعر

اللجنة بالقلق من عدم استقلالية اللجنة الاستشارية، على الرغم من وجود أدلة على أنها قد قدمت عددًا من المقترحات، مثل مواءمة مخرجات البرنامج وفقا لاحتياجات سوق العمل، وتجميع المقررات الدراسية في مجموعات مكثفة وفقًا لمجالات التخصص. وتنصح لجنة المراجعة الكلية بتعزيز استقلالية اللجنة الاستشارية للبرنامج، وإثراء ودعم اللجنة بممثلين عن قطاع السياحة التاريخية، ومراكز التاريخ الإسلامي.

3.12 يذكر تقرير التقييم الذاتي أن القسم يقوم بإجراء استطلاعات لآراء الطلبة الذين هم على وشك التخرج في البرنامج، بالإضافة إلى أرباب الأعمال، والخريجين؛ لقياس مدى رضاهم تجاه المعايير الخاصة بمواصفات الخريجين. وينص نظام الجودة في الجامعة على ضرورة استقصاء آراء المعنيين بالبرنامج بتوزيع استبانة على الخريجين وأرباب الأعمال بشكل دوري؛ لقياس مدى رضاهم عن مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة. وقد تمَّ توفير أمثلة لهذه الاستطلاعات للجنة المراجعة، والتي تشير إلى أن هذه الاستطلاعات قد طبقت بطريقة متقطعة، كما لم يتم تفعيلها إلا حديثًا، حيث قام عددٌ قليلٌ من الطلبة المتوقع تخرجهم وعددهم (16) طالبًا، والخريجين وعددهم (22) خريجًا بملء هذه الاستطلاعات، في حين لم يتم تحديد عدد أرباب الأعمال الذين تم الحصول منهم على التغذية الراجعة. وتشير النتائج المعروضة في تقرير التقييم الذاتي إلى مستوى مضطرب، وأحيانًا متدنٍّ من الرضا في بعض المعايير. وأثناء المقابلات، كان الخريجون يشعرون بالرضا – بشكل عامٍ – تجاه مستوى المعرفة، والنزاهة الأكاديمية. إلا أن أرباب الأعمال أبدوا عدم رضاهم عن مواصفات الخريجين في بعض الجوانب، خاصة الأمور المتصلة بالجانب العملي والميداني. ولذلك تحثُّ اللجنةُ الكليةَ على قياس درجة الرضا لدى الخريجين وأرباب الأعمال بشكل دوري، وعلى نطاق أكبر في سوق العمل، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج (انظر التوصية في الفقرة: 4.8).

3.13 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين محددة بوضوح ضمن الأهداف التعليمية للبرنامج، وتم تحديد إجراءات لتقييم مواصفات الخريجين من خلال عمليات التقييم.
- وجود آليات ملائمة لضمان تطابق عملية التقييم مع مخرجات التعلم.

- وجود آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج.
- هناك إجراءات ترتيبات متوفرة لدعم مقرر منهج البحث العلمي لتحقيق أهداف البرنامج.

3.14 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وعمل مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج مع برامج أخرى مماثلة، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.
- تنفيذ آلية رصينة للتحقق من تنفيذ جميع سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، كتزويد الطلبة بالتغذية الراجعة، والكشف عن الانتحال الأكاديمي، والتدقيق على مستوى البرنامج؛ للتأكد من أن الخريجين مستوفون للمعايير الأكاديمية للبرنامج.
- تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي تتوافق مع سياسات الجامعة في هذا الشأن؛ والاستفادة من نتائج التدقيق في تطوير البرنامج، ومراجعة وتحسين المقررات.
- مواصلة تطوير الآليات الخاصة بالتدقيق الداخلي للتقييم بحيث تشمل التدقيق القبلي والبعدي لجميع أدوات التقييم الرئيسة، وأن تنفذ تلك الآليات بطريقة رسمية ومتسقة؛ لضمان دقة التقييم، والمساهمة في تحسين البرنامج.
- تطوير وصف واضح لمستويات تقييم الأداء في المقررات والبرنامج لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل دقيق.
- مراجعة الأعمال التي يُكَلَّف بها الطلبة؛ للتأكد من أنها مناسبة لنوع ومستوى البرنامج، وتساهم في تحقيق جميع مخرجات تعلمه.
- إجراء دراسة شاملة وتحليل منهجي لدفعات طلبة البرنامج؛ لتتبع تقدمهم بصورة سنوية، ومعدلات القبول، والتحويل، والانسحاب منه، وطول الفترة الدراسية اللازمة للتخرج فيه، والوجهة الأولى للخريجين، والاستفادة من نتائج التحليل في تطويره.

3.15 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى جامعة البحرين سياسات وأنظمة مؤسسية، تعتمدها كلية الآداب وقسم العلوم الاجتماعية في إدارة برنامج البكالوريوس في التاريخ؛ منها نظام الدراسة والامتحانات، وسياسة القبول، وسياسة الانتحال الأكاديمي، وسياسة طرح البرامج الجديدة، وسياسة المقايسة المرجعية. وهذه السياسات متاحة لكل من أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة عبر موقع الجامعة الإلكتروني، كما يتم تضمين هذه السياسات في عدد من المطبوعات، ومن خلال نشرات وكتيبات موزعة مثل دليل الكلية، ودليل أعضاء هيئة التدريس، ودليل ضمان الجودة. وقد علمت اللجنة خلال المقابلات المختلفة أنَّ عميد الكلية ورئيس القسم يتحملان مسئولية التأكد من نشر وتطبيق هذه السياسات والإجراءات بالنسبة لجميع المعنيين بالبرنامج. وقد أفاد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة أنهم يُحاطون علمًا بهذه السياسات والأنظمة من خلال اجتماعات مجلسي القسم والكلية. وطبقًا لما أفاد به مسئولو إدارة الكلية لجنة المراجعة أن الجامعة ترسل إليهم السياسات المزمع تعديلها؛ من أجل الحصول على المشورة والتغذية الراجعة؛ لتضمن مشاركة الهيئة الأكاديمية في هذه العملية. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات عامة وأنظمة مؤسسية تنظم عمل كل من الكلية والقسم في إدارة وتقديم البرنامج، وأن أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بها، كما يساهم بعض أعضاء هيئة التدريس في مراجعتها وتطويرها. غير أنَّ اللجنة تلاحظ عدم التطبيق المتسق لبعض السياسات، وتحثُّ الكليةَ على توفير آليات للتأكد من أنَّ السياسات المتصلة بالبرنامج يتم تطبيقها بصورة فاعلة (انظر الفقرات: 3.2، 3.4–3.6، 4.6، 4.7).

4.2 هناك هيكل تنظيمي في الكلية يتمتع بالمرونة والاختصاص الوظيفي الذي يضمن توزيع المهام بشكل يساهم في تحقيق أهداف الكلية، وما يتصل منها بالبرامج التي تطرحها وتشرف عليها، والذي منها برنامج البكالوريوس في التاريخ. وتلاحظ لجنة المراجعة وجود تدرج هرمي في إدارة البرنامج من خلال القسم، والكلية، والجامعة، إضافة إلى المجالس الأكاديمية، واللجان المختلفة على المستويات الثلاثة. وتقع مسئولية إدارة البرنامج على عاتق رئيس القسم، ويعاونه منسق البرنامج، كما يعقد مجلس القسم اجتماعات منتظمة. وتقدم اللجان على مستوى القسم الدعم اللازم لاتخاذ

القرارات، ورفع التقارير لمناقشتها في اجتماعات مجلس القسم، الذي يتخذ القرارات الأكاديمية الخاصة بالبرنامج، والتي ترفع متى تطلب ذلك إلى مجلس الكلية، ثم إلى مجلس الجامعة للموافقة النهائية. وتقع مسئولية إدارة الكلية على عميدها، الذي يرأس مجلسها. ويندرج تحت العمادة عددٌ من الأقسام الأكاديمية، ومكتب الدراسات العليا، ومكتب ضمان الجودة. كما يضم مجلس الكلية في عضويته: رؤساء الأقسام، وأقدم عضو هيئة تدريس في كل قسم، علاوة على ثلاثة أعضاء خارجيين. ووفقًا للمقابلات التي أجرتها اللجنة، يشارك أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات من خلال مجلس القسم، والذي يرفع قراراته إلى مجلس الكلية، ومن ثم إلى مجلس الجامعة. وبناءً على ذلك، تقر اللجنة وجود قيادة مسئولة عن إدارة البرنامج. غير أنَّ لجنة المراجعة قد لاحظت أن إدارة ومراقبة تنفيذ بعض السياسات المتصلة بتقديم البرنامج ومخرجاته غير فعالة، وقد تمخض عنها قصورٌ في تحقيق المعايير المرتبطة بمستوى الخريجين كما سبق مناقشته في المؤشر الثالث. وبناءً على ذلك، تحث اللجنةُ الكليةَ على معالجة هذا القصور؛ لضمان تحقق قيادة مسئولة وفاعلة للبرنامج تشمل جميع المعايير الأكاديمية.

4.3 يتكون هيكل نظام الجودة في جامعة البحرين من مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية، ولجان ضمان الجودة في الأقسام. ومن الأدلة المقدمة، واللقاءات مع القائمين على البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس تبين للجنة المراجعة أن مسئولية تطبيق نظام ضمان الجودة تقع أولا على كاهل عضو هيئة التدريس في مقرره الدراسي، ثم منسق المقررات المشتركة، ثم لجنة ضمان الجودة في القسم. وبعد ذلك يأتي دور ضمان الجودة على مستوى الكلية من خلال وحدة ضمان الجودة فيها. وقد وضع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة دليلًا يتعلق بإجراءات تقييم البرامج الأكاديمية يركز على المخرجات التعليمية. وعليه، تقدر اللجنة وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ دليل ضمان الجودة منشور باللغة الإنجليزية، وهو ما يمثل صعوبة في فهمه واستيعابه للقائمين على البرنامج، خاصة أنَّ لغة تدريس برنامج البكالوريوس في التاريخ واللغة الرسمية للجامعة هي اللغة العربية. وقد ذكر القائمون على البرنامج الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية أنَّ وحدة ضمان الجودة تقوم بترجمة غير رسمية لبعض أنظمة ضمان الجودة التي يشتمل عليها الدليل. وعليه، ترى لجنة المراجعة ضرورة ترجمة الدليل بصورة كاملة إلى اللغة العربية؛ لضمان فهمه وتطبيقه على نطاق أوسع. وتناط بمكتب ضمان

الجودة مهام متابعة مجالات وجوانب الجودة والاعتماد في الكلية، لذلك يقوم بإعداد تقرير مفصل يقدم إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وتشير متطلبات ضمان الجودة إلى وجوب القيام بعمليات التقييم الذاتي للبرنامج بشكل دوري، على أن يقوم مدير مكتب ضمان الجودة في الكلية بمتابعة تحديث ملفات المقررات الدراسية مع أعضاء الهيئة الأكاديمية ومدى استيفائها، وكتابة تقرير بهذا الشأن بالتعاون مع لجنة ضمان الجودة في القسم المعني. وتشير المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، والأدلة المقدمة إلى قيام مكتب ضمان الجودة في الكلية بإجراء تقييم شامل للبرنامج، كما قام المكتب بكتابة تقارير مشتركة، ومتابعة تحضير وتنفيذ الخطط التحسينية في ضوء الملاحظات المذكورة في هذه التقارير. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن البرنامج لم ينفذ جميع التوصيات الناتجة عن عمليات ضمان الجودة الداخلية له والمذكورة في خطة تحسينه، حيث مازالت مخرجات التعلم المطلوبة قيد الاعتماد، كما لاحظت اللجنة أن تنفيذ الآليات المستخدمة للتحقق من المستوى الأكاديمي للخريجين لا تنفذ بصورة متسقة في البرنامج (كما تم تفصيله في المؤشر 3). وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تحسين أساليب المراقبة، والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

4.4 تبين للجنة المراجعة خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية أن هناك فهمًا من قبل الهيئة الأكاديمية والإدارية لعمليات وإجراءات ضمان الجودة. وطبقًا لتقرير التقييم الذاتي، فقد قام مكتب ضمان الجودة في الكلية بتقديم العديد من الدورات، وورش العمل لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين في الكلية. وخلال الفترة من 2015–2017، نفذت الكلية عددًا من الدورات التدريبية حول متطلبات ضمان الجودة، مثل الدورات المتعلقة بإطار "مراجعة البرامج في الكلية"، الصادر عن هيئة جودة التعليم والتدريب، ومتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، ودورة التقييم الذاتي، ودورة مضمون ملفات المقررات، إضافة إلى العديد من الورش الخاصة بموضوعات متعلقة بعمليتي التعليم التعلم مثل صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، إضافة إلى القيام بإجراء العديد من الورش الخاصة بالعملية التعليمية التعلُّمية في مقررات البرنامج مثل: الدورات الخاصة بصياغة المخرجات التعليمية للمقررات التدريسية، ودورة التقييم الذاتي، ودورة مضمون ملفات المقررات، والتي تساهم في زيادة الوعي والأداء العملي لأعضاء هيئة التدريس، وتساعد في تحقيق منظومة الأهداف التي يسعى البرنامج والكلية لتحقيقها. ولكن ترى لجنة المراجعة من خلال الأدلة المقدمة أن هذه الدورات التدريبية لم تساهم بشكل فعال في ضمان اتساق تطبيق مفاهيم ضمان

الجودة في العمل اليومي لأعضاء هيئة التدريس. فعلى الرغم من وجود فهم مقبول لدى أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية لمتطلبات ضمان الجودة، ولدورهم في ضمان فاعلية عملية التعليم والتعلم. إلا أنه تبين للجنة المراجعة، من خلال فحص ملفات المقررات الدراسية وجود تفاوت في تطبيق أعضاء هيئة التدريس لإجراءات ضمان الجودة. لذا، تقدر اللجنة جهود الجامعة، والكلية؛ لنشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس. وتنصح الكليةَ بقياس مدى فاعلية ورش العمل المقدمة في مجال الجودة.

4.5 لدى جامعة البحرين "نظام لطرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها"، حيث تمَّ إقراره في اجتماع مجلس الجامعة رقم: 12/2013. ويتضمن النظام وصفًا لكيفية طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، وإغلاق البرامج الأكاديمية أو إيقافها، كما توجد استمارات لكافة المعاملات الخاصة بهذا النظام. كما ينص النظام على أنَّ طرح البرنامج الجديد، أو تطوير البرنامج القائم لابد أن يتم من خلال دراسة تحليلية تستقصي متطلبات سوق العمل في الوقت الحالي، والرؤى المستقبلية، والخطط الإستراتيجية، وتستطلع آراء المعنيين بشأن احتياجاتها، وبصفة خاصة الجهات الرسمية ذات العلاقة كالوزارات، والمؤسسات، والهيئات الحكومية، والجمعيات المهنية، إلى جانب استطلاع آراء المستفيدين كالطلبة وغيرهم. وتتدرج آلية اتخاذ القرارات وفقًا لهذا النظام من مجلس القسم، مرورًا بمجلس الكلية، ثم وصولًا إلى مستوى الجامعة. وترى اللجنة أن هذه السياسة تشمل إجراءات ملائمة لإعداد وطرح برامج أكاديمية جديدة.

4.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن هناك سياسات وإجراءات واضحة للمراجعة السنوية للبرامج، وموثقة في سياسة الجامعة لضمان الجودة؛ إذ تعتمدها الكلية لبرامجها، ومن ضمنها برنامج بكالوريوس في التاريخ. وتغطي هذه الإجراءات معظم مجالات البرنامج الإدارية والأكاديمية خاصةً ما يتصل بالمقررات وتقييم إنجازات الطلبة، ومدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وبالتالي مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وأهدافه التعليمية. وتشير السياسة إلى ضرورة قيام لجنة ضمان الجودة في القسم بمراجعة سنوية للبرنامج من خلال إعداد تقرير سنوي يُقدم لمركز ضمان الجودة في الجامعة. غير أنه لا يوجد دليل على إجراء تقييم سنوي لبرنامج البكالوريوس في التاريخ بصورة منتظمة. فعلى الرغم من أن المقابلات والأدلة المقدمة تشير إلى أن مكتب ضمان الجودة قد قام مؤخرًا بمراجعة ملفات المقررات والتعليق عليها، وتقييم مدى ملاءمة

قاعات المحاضرات، والمرافق الأخرى، إلا أن توصياته في هذا الشأن لم يُعمل بها إلى الآن حسب ما تم تأكيده خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية. لذا، تقر اللجنة وجود بعض الترتيبات لإجراء تقييم داخلي سنوي للبرنامج؛ يتضمن إعداد تقرير التدقيق الداخلي لأنشطة الجودة، وتقرير التقييم الذاتي، وخطة تحسين للبرنامج، وتنصح لجنة المراجعة الكليةَ باتخاذ الترتيبات اللازمة؛ لضمان التنفيذ المتسق للسياسات، ومتابعة تقييم فاعلية خطة التحسين.

4.7 تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراء مراجعة دورية للبرامج الأكاديمية؛ لضمان تحقيق مخرجات التعلم، وفاعلية المنهج الدراسي، والاستفادة من التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة. وقد لاحظت لجنة المراجعة قيام الكلية مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة بمراجعة البرنامج بصورة متكاملة مؤخرًا (2016)، وأن القسم قد استفاد من بعض نتائج هذه المراجعة في تطوير توصيف وملفات المقررات الدراسية، وإنشاء اللجنة الاستشارية للطلبة، واللجنة الاستشارية للخريجين وأرباب الأعمال. غير أنه قد تبين للجنة أن هذه المراجعة قد تمت من خلال عناصر داخلية فقط، ولم تشمل أيَّ عنصر خارجي على الرغم من أن سياسة الجامعة تتطلب ذلك. كما أن هناك خلطًا واضحًا في مفهوم المراجعة الدورية والتقييم المستمر للبرنامج. كما أنَّ بعض توصيات مكتب ضمان الجودة في الكلية لم يُعمل بها إلى الآن حسب ما أشار إليه أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية، وهي في انتظار الاعتماد النهائي من قبل مجلس الجامعة ولجانه المختلفة. لذا، تقر اللجنة وجود سياسة للمراجعة الداخلية للبرنامج، ووضع آليات للتحسين. ومن ثمَّ، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية اعتماد ترتيبات المراجعة الدورية للبرامج بصورة متكاملة، في ظل وجود عنصر خارجي كما هو منصوص عليه في سياسة الجامعة، وتطوير الآليات المرتبطة بتنفيذ التحسينات، ومراقبتها، وإصدار تقارير دورية عن معدلات إنجاز التحسينات.

4.8 طبقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي، تقوم الكلية بتجميع آراء ووجهات نظر الجهات ذات العلاقة بالبرنامج. ويشمل ذلك استطلاعات الطلبة عند التخرج، واستمارات تقييم المقرر وعضو هيئة التدريس، واستطلاعات الخريجين، واجتماعات المجلس الاستشاري الطلابي، ومجلس أرباب الأعمال. وتتوافر آليات مفعلة ومطبقة بشكل دوري لجمع آراء الطلبة في المقررات الدراسية، من خلال استمارة استقصاء إلكترونية خاصة بكل مقرر دراسي، تُملأ من قِبل الطلبة في نهاية كل

فصل دراسي، ثم يتم تحليلها من قبل مركز القياس والتقويم في الجامعة، وتزويد أعضاء هيئة التدريس ورئيس القسم بنتائج تحليلها؛ لترشدهم في تحسين أداؤهم. غير أنه لا توجد أدلة على أنه يتم استطلاع آراء الجهات الأخرى ذات العلاقة بشكل دوري ومتسق. كما أنَّ مستوى الاستجابة لهذه الاستطلاعات ضعيف (انظر الفقرة: 3.12)؛ مما يؤثر على القيمة الإحصائية للنتائج. وقد قُدمت للجنة المراجعة أدلة تشير إلى رصد وتحليل نتائج الاستبانات المختلفة لقياس مستوى الرضا عن البرنامج ومخرجاته. إلا أنه لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدام هذه النتائج بصورة منتظمة، وشاملة في تعزيز عملية صنع القرار في البرنامج. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع الرأي من الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومن خلال عينة ممثلة، وأن يتم تحليل الاستبانات بصورة دورية، ومنتظمة، على أن تستخدم النتائج في تطوير البرنامج؛ وإبلاغ مَنْ لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بالنتائج.

4.9 ينص "نظام تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس" على أن يقدم عضو هيئة التدريس تقريرًا سنويًّا عن إنجازاته، ويقوم رئيس القسم بتقييمه؛ استنادًا إلى إنجازاته المبينة في التقرير وتقييمات الطلبة، وبناءً على ذلك يضع خطة لتطوير وتحسين أدائه بشكل مستمر. وتتضمن معايير التقييم السنوي: التدريس، والإشراف على الطلبة، والبحث والنشر العلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. كما استحدثت الجامعة "وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة"؛ لتطوير الهيئة الأكاديمية مهنيًّا من خلال طرح برنامج الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وبرنامج التطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة، كما توفر الجامعة للموظفين عددًا من ورش بناء القدرات والتدريب من خلال مراكز متخصصة مثل مركز القياس والتقويم، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومركز زين وهو معني بعمليات التعليم الإلكتروني، ومركز التدريب الإداري الخاص بتطوير الإدارة العامة للأقسام والكليات. وتقدر اللجنة جهود جامعة البحرين في توفير العديد من الفرص من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين. على أن لجنة المراجعة قد لاحظت خلال المقابلات الشخصية، ومراجعة الأدلة أن مشاركات أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات الدولية والإقليمية محدودة للغاية. وخلال المقابلات تبين للجنة المراجعة عدم رضا بعض أعضاء الهيئة الأكاديمية عن تراجع الدعم المقدم من الجامعة المخصص لمشاركتهم في المؤتمرات الدولية. كما لا توجد آليات فاعلة لدى القسم مثل تقييم النظراء، أو المراقبة الصفية؛ لتحديد احتياجات القسم

من دورات التطوير المهني. كما لا توجد أدلة واضحة على ربط برامج التطوير المهني بتقييم أعضاء هيئة التدريس. وعليه، تنصح اللجنةُ الكليةَ بتحديد حاجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس وفقًا لنتائج تقييم الأداء، وإجراء تقييم مستمر لفاعلية أنشطة التطوير المهني تمهيدًا لتحسينها.

4.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن برنامج البكالوريوس في التاريخ يطبق عدة طرائق لاستشراف حاجات سوق العمل، وضمان تلبيته لتلك الحاجات، وذلك من خلال التغذية الراجعة من أرباب الأعمال، والتواصل مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية؛ للحصول على إحصائيات العمل (للباحثين عن عمل). كما يعقد مكتب إدارة ضمان الجودة في الكلية "يوم الشركاء" ويدعو إليه أرباب الأعمال، والحصول منهم على تغذية راجعة حول المهارات المطلوبة للخريجين. وطبقًا لتقرير التقييم الذاتي، ومقابلات اللجنة أثناء الزيارة الميدانية، تقوم الكلية من خلال المجالس الاستشارية وتحليل نتائج الاستبانات بالتأكد من توافق البرنامج مع متطلبات سوق العمل. وقد أوضح معظم من قابلتهم اللجنة من أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة أهمية التدريب العملي باعتباره مؤشرًا على مواكبة البرنامج لحاجات سوق العمل. وقد علمت اللجنة من أعضاء هيئة التدريس أنهم استفادوا من نتائج الاستطلاعات في تطوير الجانب العملي، وتنمية المهارات لدى الطلبة في المقررات الدراسية. وعلى الرغم من ذلك، لم تجد اللجنة أية أدلة على وجود دراسات علمية منظمة عن سوق العمل وذات صلة مباشرة ببرنامج البكالوريوس في التاريخ. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية إجراء دراسات منهجية دورية، تمكن البرنامج من تحديد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود سياسات عامة وأنظمة مؤسسية تنظم عمل كل من الكلية والقسم في إدارة وتقديم البرنامج، وأنَّ أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بها، كما يساهم بعض أعضاء هيئة التدريس في مراجعتها وتطويرها.
- وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية.
- جهود الجامعة، والكلية؛ لنشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس.

- توفير العديد من الفرص من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تحسين أساليب المراقبة، والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.
- اعتماد ترتيبات المراجعة الدورية للبرامج بصورة متكاملة، في ظل وجود عنصر خارجي كما هو منصوص عليه في سياسة الجامعة، وتطوير الآليات المرتبطة بتنفيذ التحسينات، ومراقبتها، وإصدار تقارير دورية عن معدلات إنجاز التحسينات.
- مواصلة تطوير آليات الاستطلاع الرأي من الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومن خلال عينة ممثلة، وأن يتمَّ تحليل الاستبانات بصورة دورية، ومنتظمة، على أنْ تستخدم النتائج في تطوير البرنامج؛ وإبلاغ مَنْ لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بالنتائج.
- إجراء دراسات منهجية دورية، تمكن البرنامج من تحديد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* للعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إنَّ برنامج البكالوريوس في التاريخ الذي تطرحه كلية الآداب في جامعة البحرين على قدر محدود من الثقة.